مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلد09 / العدد: 01 (2026)
ص ص. 176- 196

الصين واستثماراتها في إفريقيا عبر آلية البريكس: قراءة جيو-اقتصادية في تحولات النظام الدولي

China and its investments in Africa through the BRICS mechanism: A geo-economic reading of the transformations of the international system

محمد بلماحي[1]، مخبر السياسة العامة والأمن الإقليمي، جامعة وهران 2 محمد بن احمد، (الجزائر)،
belmahi.mohammed@univ-oran2.dz
سليم معمر[2]، مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)
salim.maamar@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام2026/20/11تاريخ القبول: 2026/06/15 تاريخ النشر: 2026/06/20

الملخص:

يشهد الحضور الاقتصادي الصيني في القارة الإفريقية توسعًا لافتًا خلال العقدين الأخيرين، مدفوعًا بدوافع جيو-اقتصادية وإستراتيجية ذات صلة بصعود الصين كقوة عالمية تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي. وتشكّل مجموعة "البريكس"، في سياق توسعها، منصة متعددة الأطراف تتيح للصين تعزيز استثماراتها وتنظيم شراكات اقتصادية جديدة داخل القارة الإفريقية، بعيدًا عن الضغوط والمعايير الغربية التقليدية. يناقش هذا المقال، بمنهجية تحليلية–تركيبية، التفاعل بين الاستثمارات الصينية وآليات البريكس وتأثيرهما في إعادة تشكيل موازين القوى في إفريقيا، مع التركيز على رؤى التعاون جنوب–جنوب، ودور البريكس في تمويل مشاريع البنية التحتية، وتسهيل المبادلات التجارية، ودعم استقلالية القرار التنموي الإفريقي.

الكلمات المفتاحية: الصين؛ الاستثمارات الصينية؛ أفريقيا؛ البريكس؛النظام الدولي.

Abstract

The Chinese economic presence in Africa has witnessed a remarkable expansion over the past two decades, propelled by geo-economics and strategic imperatives tied to China's emergence as a global power seeking to reshape the international order. In this context, the expansion of the "BRICS" group serves as a multilateral platform that enables China to bolster its investments and orchestrate new economic partnerships across the African continent, circumventing traditional Western pressures and paradigms. Employing an analytical-synthetic

methodology, this article examines the interplay between Chinese investments and BRICS mechanisms, and their combined impact on recalibrating the balance of power in Africa. It focuses on South-South cooperation frameworks and the role of BRICS in financing infrastructure projects, facilitating trade exchange, and supporting the autonomy of African developmental decision-making.

key words: China; Chinese Investments; Africa, BRICS; International Order.

مقدمة:

تُعدّ القارة الإفريقية إحدى أهم الساحات الجيو-سياسية في النظام الدولي الراهن، نظرًا لما تمتلكه من موارد طبيعية ضخمة، وموقع استراتيجي حيوي، وحاجة متزايدة لمشاريع التنمية والبنى التحتية. وقد تزايدت أهمية القارة باعتبارها فضاءً تنافسيًا بين القوى الدولية الصاعدة والتقليدية على حدّ سواء. وفي هذا السياق، برزت الصين خلال العقدين الأخيرين بوصفها أحد أبرز الفواعل الاقتصادية والسياسية في إفريقيا، مستندةً إلى مقاربة شمولية تجمع بين الاستثمار والتجارة وتمويل البنى التحتية والدبلوماسية التنموية، ضمن ما يُعرف بـ "الإستراتيجية الصينية الكبرى للصعود الدولي".وتسعى هذه الإستراتيجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

* تنويع الشركاء والموارد،

* تعزيز الأمن الطاقوي،

* توسيع النفوذ السياسي الخارجي،

* تقليص الاعتماد على المؤسسات المالية الغربية التقليدية،

* بناء قاعدة دعم واسعة للدبلوماسية الصينية داخل المنظمات متعددة الأطراف.

وتزداد أهمية إفريقيا داخل هذه الرؤية الإستراتيجية بسبب التطور المستمر في الطلب الصيني على الطاقة. إذ تُعدّ الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط عالميًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويقدَّر معدل استهلاكها اليومي بما يتراوح بين 15.1 و16.6 مليون برميل، مع توقعات بارتفاعه إلى 17.2 مليون

برميل يوميًا بحلول 2028. هذا الارتفاع يجعل من القارة الإفريقية مجالًا حيويًا لتأمين احتياجات الصين من الطاقة والمواد الخام.

وفي هذا الإطار، اكتسبت "مجموعة البريكس" مكانة متجددة باعتبارها إحدى آليات تعزيز النفوذ الجيو-اقتصادي الصيني، خاصة بعد توسعها عام 2024 ليشمل مصر وإثيوبيا، الأمر الذي منح إفريقيا وزنًا مؤسسيًا أكبر داخل تكتل اقتصادي يمثل اليوم أكثر من 31% من الناتج العالمي. ويعكس هذا التوسع التحولات الجارية في النظام الدولي، والتحوّل التدريجي لمراكز الثقل الاقتصادي باتجاه الجنوب العالمي.

-إشكالية الدراسة:

تثير هذه التحولات سؤالًا محوريًا يتمثل في:

- إلى أي مدى يسهم توسيع الصين لأدواتها الاقتصادية والاستثمارية عبر مظلة "بريكس" في إعادة تشكيل الخارطة الجيو-اقتصادية لإفريقيا، وما هي طبيعة التحولات التي يفرضها هذا الدور على موازين القوى التقليدية داخل القارة؟

-أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى تحليل بنية الحضور الصيني، والآثار الجيو-سياسية المترتبة عنه، في ظل بيئة دولية تتجه نحو التعددية القطبية. كما تقدم رؤية علمية حول كيفية إعادة تشكل الفضاء الإفريقي ضمن تنافس استراتيجي متصاعد.

-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معمّق لمركّبات الحضور الجيو–اقتصادي الصيني في القارة الإفريقية، من خلال تفكيك مرتكزات الإستراتيجية الصينية وأدوات انتشارها، مع إبراز الدور المتنامي لمجموعة البريكس في تعزيز هذا النفوذ ودعم التموقع الصيني داخل الهياكل الاقتصادية الصاعدة. كما تسعى الدراسة إلى فحص المعطيات الاقتصادية والطاقوية التي تحكم تدفّق الاستثمارات الصينية نحو

إفريقيا، وتقييم الانعكاسات الفعلية لهذا الزخم على موازين القوة الإقليمية، ولاسيما ما يتعلق بتحولات المنافسة الدولية داخل القارة.

- **منهجية الدراسة**

تعتمد الدراسة على تحليل جيو-اقتصادي للفترة (2020–2024)، بالاستناد إلى مؤشرات التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتمويل التنموي، ومشاريع الطاقة والبنية التحتية، مع مقارنة أثر آلية 'بريكس' كمتغير نوعي في إعادة تشكيل النفوذ الصيني داخل إفريقيا، وربط هذه التحولات الاقتصادية بتأثيراتها على موازين القوى والمواقف الدبلوماسية في القارة.

-الإطار النظري للدراسة

يسعى إلى تأصيل الوجود الصيني في القارة الأفريقية سيسيولوجيا وسياسياً، وذلك من خلال مقاربة تحليلية تدمج بين المنظور الهيكلي للاقتصاد السياسي ومنظور القوة السلوكية، وذلك عبر مسارين نظريين:

1- منظور التبعية الجديدة (Neo-Dependency Theory)

يُتخذ من أطروحات "التبعية الجديدة" مدخلاً لتفسير الاختلالات الهيكلية التي تشوب العلاقات التجارية البينية. فوفقاً لنموذج "المركز والهامش(Center-Periphery Model) "، تشير المؤشرات الإحصائية للاقتصاد الإفريقي (تصدير 89% من المواد الخام مقابل استيراد 94% من السلع المصنعة) إلى تكريس نمط تقليدي من الارتهان الاقتصادي.

تجادل هذه النظرية بأن الصين، بصفتها "مركزاً صناعياً ناشئاً"، تعيد إنتاج علاقات القوة التي ميزت الحقبة الاستعمارية ولكن بأدوات اقتصادية حديثة، حيث يتموقع الفضاء الأفريقي كـ "هامش" وظيفي يقتصر دوره على إمداد المركز بالمواد الأولية وتصريف فائض الإنتاج الصناعي، مما يعيق فرص التصنيع المحلي ويُبقي القارة في حالة تبعية بنيوية.

2-إستراتيجية "القوة الذكية(Smart Power Strategy) "

يعتمد هذا المسار على دمج مفهومي "القوة الناعمة" لـ (جوزيف ناي) و"القوة الخشنة" لإنتاج ما يُعرف بـ القوة الذكية .وتتجلى هذه المقاربة في توظيف الصين لـ "دبلوماسية التنمية "كأداة نفوذ جيو-سياسي؛ فبدلاً من الاستناد إلى الإكراه العسكري، تعمد "بكين "إلى تفعيل أدوات "الجذب والاستمالة" من خلال:

- القوة الناعمة :عبر بناء "صورة ذهنية" إيجابية من خلال التبادل الثقافي والمنح التعليمية (التي شملت 12 ألف طالب أفريقي)، لضمان ولاء النخب الصاعدة.
- القوة الاقتصادية الصلبة :عبر القروض الميسرة والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية (مثل مجمع الفوسفات في تبسة الجزائر).

يهدف هذا المزج الاستراتيجي إلى تحويل الاعتماد الاقتصادي إلى ثقل دبلوماسي، يضمن للصين دعماً أفريقياً في المحافل الدولية ويحيد المنافسين التقليديين للقارة.

المحور الأول: الإطار النظري والمؤسساتي للعلاقة بين الصين وبريكس

أولا: البريكس (BRICS) النشأة والتأسيس :

تعود الجذور الفكرية لتكتل "البريكس" إلى عام 2001 عندما صاغ الخبير الاقتصادي "جيم أونيل" مصطلح (BRIC) في تقريره لمؤسسة "غولدمان ساكس"، مشيراً إلى القدرات الاقتصادية الكامنة لأربعة اقتصادات صاعدة (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) مرشحة لقيادة النمو العالمي(الجزيرة، 2025). وتحول المفهوم من مؤشر نظري إلى إطار تعاون سياسي فاعل عام 2006 إثر اجتماع وزراء خارجية الدول الأربع في نيويورك، تلاه انعقاد القمة التأسيسية الأولى للقادة في "ليكاترينبورغ" الروسية عام 2009، والتي أعلنت ولادة تكتل دولي يسعى لتحدي النظام أحادي القطب وإصلاح الحوكمة المالية العالمية عقب الأزمة الاقتصادية لعام 2008.

وقد مرّ التكتل بمحطات تحول هيكلية ومؤسساتية أعادت صياغة وزنه الجيوسياسي، ونلخصها في النقاط التالية:

- البُعد الإفريقي ومأسسة القمم (2011–2013 :(شكّل انضمام جنوب إفريقيا رسمياً في قمة "سانيا" بالصين عام 2011 تحولاً للتكتل إلى صيغته الحالية(BRICS) ، مما منحه امتداداً استراتيجياً في القارة الإفريقية(عيسى، جوان2024). وتزامن هذا التوسع مع قمتي نيودلهي (2012) وديربان (2013) اللتين شهدتا إطلاق الصين لمبادرة "الحزام والطريق" كبديل جيو-اقتصادي للمسارات التقليدية(الليبي، يناير 2025)
- بناء البدائل المالية لـ "بريتون وودز" (2014 :(مثلت قمة "فورتاليزا" البرازيلية منعطفاً بنيوياً عبر التأسيس الرسمي لـ بنك التنمية الجديد (NDB) برأسمال 50 مليار دولار، واستحداث اتفاقية احتياطي الطوارئ (CRA) بمبلغ 100 مليار دولار؛ لتوفير شبكات أمان مالي بديلة للمؤسسات الغربية التقليدية، وهي الشرعية التي تعززت لاحقاً بانضمام أعضاء جدد مثل مصر والإمارات(الجزيرة، يناير2026)
- استراتيجية التوسع والاستقلالية النقدية (2017–2024 :(أطلقت بكين في قمة "شيامن" (2017) صيغة "بريكس بلس (BRICS+) "لدمج قوى إقليمية صاعدة، وهو التوجه الذي تنامى عقب الأزمة الأوكرانية للبحث عن فضاءات بعيدة عن الهيمنة الأحادية ونظام "سويفت" (كلاع، 2023، ص 99). ويتجسد هذا التوجه حالياً في مشاريع "العملة الاحتياطية المشتركة" وآليات إلغاء الدولرة لحماية الاقتصادات الناشئة من العقوبات الغربية(عيسى، جوان2024، صفحة 360)

ثانياً: الأهداف الاستراتيجية للمجموعة

تطرح مجموعة "بريكس" نفسها كحجر زاوية لإعادة صياغة التوازنات الدولية وممثل لمصالح "الجنوب العالمي" في مواجهة مجموعة السبع الصناعية(G7) ، حيث تتجاوز مساهمة بريكس الحالية في الاقتصاد العالمي حاجز 31.5% (الجزيرة، 2025). وتتمحور أهدافها الاستراتيجية وفقاً لأدبيات التكتل حول المحاور التالية(الليبي، يناير 2025).

- الإصلاح الهيكلي للنظام المالي الدولي :تهدف المجموعة إلى إعادة هيكلة المؤسسات المالية الدولية لمنح الاقتصادات الناشئة تمثيلاً عادلاً، مع دعم استقرار التجارة الدولية وتحسين بيئة الاستثمار البيني.
- النمو الشامل ومكافحة الفقر :تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة تسهم في معالجة البطالة وتحسين المؤشرات المعيشية من خلال الابتكار التكنولوجي وتنمية المهارات.
- تأصيل التعاون المشترك وأمن الطاقة :تعزيز التنسيق في ترشيد الطاقة ومكافحة التغير المناخي، وتطوير البحث العلمي المشترك لضمان الأمن الغذائي ومواجهة الأزمات الإنسانية.
- تعزيز التعددية والأمن السلمي :بناء فضاء جيوسياسي قائم على مبادئ التعاون (جنوب-جنوب)، والندية السياسية، وحفظ السلم الدولي لضمان بيئة مستقرة للنمو الاقتصادي المستدام.

تؤدي هذه الأهداف في مجملها إلى تمكين القوى الصاعدة وعلى رأسها الصين—التي تستحوذ على الكتلة الكبرى من اقتصاد المجموعة بنسبة تقارب 71% (عيسى، جوان2024)من بناء شبكات نفوذ معقدة تحول التكتل من مظلة اقتصادية إلى قطب سياسي يفرض واقعاً دولياً متعدد الأقطاب.

المحور الثاني: أدوات التمدد الجيو-اقتصادي الصيني في إفريقيا

تتبوأ الصين مكانة متزايدة كقوة عالمية صاعدة، والمنافس الرئيسي للولايات المتحدة؛ إذ تجاوزت اليابان عام 2011 لتصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي، والشريك التجاري الأول لأفريقيا منذ عام 2013. وتضرب العلاقات الصينية-الأفريقية جذورها في عهد "ماو تسي تونغ" (1949)، حيث اتسمت آنذاك بالبعد الأيديولوجي عبر دعم حركات التحرر الوطني (مثل حركات التحرير في أنغولا، الموزمبيق، زيمبابوي، وجنوب إفريقيا)، ومقاومة الإمبريالية عبر مظلة حركة عدم الانحياز ومؤتمر باندونغ. وقد تجسد هذا الدعم مبكراً في فتح اتصالات مع مصر عام 1956، والاعتراف السريع بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وصولاً إلى تحقيق انتصار دبلوماسي تاريخي بمجلس الأمن عام 1971 بدعم من الدول الأفريقية.

ورغم هذا الإرث التحرري، التزمت بكين بمبادئ "شوان لاي" لعام 1959 التي شكلت أساس سياستها الإفريقية، والمتمثلة في(قيطة، 2016، صفحة 224):

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية :احترام السيادة الوطنية للدول الشريكة.
- تقديم المساعدات غير المشروطة :إلغاء الديون وتقديم المنح دون اشتراط معايير سياسية أو ديمقراطية أو حقوقية مسبقة.
- الشراكة التنموية النفعية :التركيز على تفعيل المصلحة المتبادلة، مما أثار حفيظة القوى التقليدية في المنطقة لاسيما فرنسا.
- المساندة في المحافل الدولية :توظيف الثقل التصويتي الإفريقي في الأمم المتحدة لدعم قضايا بكين الحيوية (كالملف التايواني، وحقوق الإنسان، وبحر الصين الجنوبي).

ومع بداية تسعينيات القرن الماضي، أدت التغيرات الدولية وتحول الصين إلى مستورد صافٍ للنفط عام 1993 إلى انتقال نوعي في هذه الإستراتيجية من الأيديولوجيا الجامدة إلى البراغماتية الجيو-اقتصادية القائمة على المصالح المشتركة وتأمين منابع الطاقة(الحسناوي، 2017، صفحة 107).

وقد صاغ الرئيس "جيانغ زي مينغ" ملامح هذا التحول عام 1999 بتأكيده على دعم بكين لخيارات الدول الأفريقية المستقلة في التنمية. تلا ذلك صدور وثيقة "سياسة الصين تجاه إفريقيا" عام 2006، والتي قنّنت نمطاً جديداً من الشراكة الإستراتيجية القائمة على المساواة، الثقة السياسية، والربح الاقتصادي المشترك (مدهون، 2016، صفحة 97).

ومع مطلع الألفية الثالثة، تبلورت هذه السياسة عبر حزمة متغيرات جعلت من بكين "شريكاً نموذجياً" مستندةً إلى ثقلها السياسي كعضو دائم في مجلس الأمن، وقدراتها المالية والتكنولوجية لسد الفجوة التنموية الإفريقية من خلال إستراتيجية "القوة الناعمة" والجذب الاقتصادي بدلاً من الإكراه العسكري (حداد، 2014، صفحة 14).

إطار السياسة الخارجية الصينية :تتبنى بكين عقيدة "الصعود السلمي (Peaceful Rise) " لتعظيم نفوذها الدولي مع تبديد المخاوف الأمنية للقوى الأخرى عبر تقديم ضمانات تطمينية حول طبيعة توجهاتها الصاعدة.

ولمأسسة هذا النفوذ، استحدثت بكين "منتدى التعاون الصيني-الأفريقي (FOCAC) "عام 2000، كآلية هيكلية لإدارة الحوار الإستراتيجي عبر نموذج تعاون (جنوب-جنوب)؛ حيث تقدم الصين نفسها "كدولة نامية رائدة" تطرح وساطة تنموية بديلة لنهج القوى الغربية والمؤسسات المالية الدولية

(صندوق النقد والبنك الدوليين)، متجاوزةً صرامة المشروطية السياسية والاقتصادية (Conditionality)، وموفرةً لهامش أوسع من السيادة الإفريقية(بوخريص، 2020).

نجحت بكين، عبر منتدى (FOCAC) وبمشاركة 53 دولة أفريقية، في التحول من مستثمر ثانوي إلى "فاعل إستراتيجي مهيمن" متجرد من الإرث الاستعماري. وقد وظفت هذه الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق انتصارات سياسية حاسمة في ملف "الصين الموحدة"؛ حيث دفعت غالبية الدول الأفريقية لسحب اعترافها بتايوان (مثل السنغال، مالاوي، ليبيريا، بوركينا فاسو، وغامبيا)، ليقتصر التواجد التايواني بالقارة على دولة "سوازيلاند" فقط(أحمد، 2016، صفحة 318).

وتأسيساً على تقرير معهد سياسة الأمن والتنمية بستوكهولم(ISDP) ، فإن هذه المقاربة الصينية تزاوج بكفاءة بين المساعدات الرسمية والاستثمارات الجيو-اقتصادية من جهة، وبين "الدبلوماسية الثقافية والتعليمية "من جهة أخرى؛ وهو ما يظهر في تزايد معدلات الاستقطاب الأكاديمي للطلاب الأفارقة لخلق بيئة حاضنة ومستدامة للنموذج الصيني في القارة(العامري، 2025).

المحور الثالث: انعكاسات آلية بريكس على موازين القوى والقرار التنموي الإفريقي

تمثل سنة 2022 نقطة تحول مفصلية في مسار العلاقات الصينية الإفريقية؛ إذ لم تكن مجرد محطة لتقييم مخرجات "منتدى فوكاك (FOCAC) "أو مبادرة "الحزام والطريق"، بل جاءت كمرآة عاكسة لقدرة هذا التحالف على الصمود في وجه التجاذبات الدولية الحادة والأزمات العابرة للحدود. ففي ظل تعافي القارة من تبعات الجائحة وتصاعد حدة التنافس الجيو-سياسي بين بكين وواشنطن، برزت مؤشرات عام 2022 لترسم ملامح واقع جيو-اقتصادي جديد يتجاوز منطق التبادل التجاري التقليدي نحو مأسسة نفوذ هيكلي مستدام.

إن القراءة الاستشرافية لهذا الواقع تفرض علينا تفكيك حزمة من المؤشرات التي ميزت هذا العام؛ بدءاً من التوسع في قطاعات التكنولوجيا الرقمية والطاقة الخضراء، وصولاً إلى استراتيجية الحد من الاعتماد على الدولار، وتنامي الدور المؤسسي لبنك التنمية الجديد(NBD) التابع لمجموعة **بريكس**(BRICS). هذا المحور يسعى لتطويرالعلاقة بين "المركز الصيني" و"الهامش الإفريقي" الذي بات

يتحول تدريجياً إلى شريك استراتيجي في نظام دولي متعدد الأقطاب، مع التركيز على الكيفية التي استغلت بها بكين الفراغات التي خلفها الانكفاء الغربي النسبي لإعادة صياغة خارطة النفوذ في القارة السمراء، بما يخدم "الحلم الصيني" وتطلعات "أجندة أفريقيا 2063."

أولا: البعد الجيو-طاقوي في الاستراتيجية الصينية تجاه أفريقيا: من أمن الإمدادات إلى النفوذ الهيكلي

فرض التوسع الاقتصادي المتسارع للصين ضرورة معالجة الفجوة البنيوية بين الإنتاج المحلي وحجم الطلب المتزايد على الطاقة؛ فمنذ استقرارها كثاني أكبر مستهلك للنفط عالمياً عام 2004، شهدت مؤشرات ارتهانها للاستيراد الخارجي قفزة نوعية من 33% لتتجاوز سقف 60%، وسط توقعات استشرافية بوصول هذا الاعتماد إلى 80% بحلول عام 2030. وفي ظل عجز الإنتاج الآسيوي عن مواكبة هذه الاحتياجات، تحولت القارة الأفريقية إلى ركيزة استراتيجية في معادلة "أمن الطاقة" الصينية، حيث تستقطب بكين من القارة نحو ثلث احتياجاتها النفطية (من إجمالي استيراد عالمي بلغ 9.3 مليون برميل يومياً وفق إحصائيات 2019). وتبرز أنغولا كشريك ريادي بتزويدها الصين بنسبة 15% من إجمالي وارداتها، متجاوزة بذلك موردين تقليديين كالسعودية، وضمن معدل نمو مطرد للطلب الصيني يبلغ 30% سنوياً(الحسناوي، 2017).

وفي سياق سعيها لضمان استدامة هذه التدفقات بعيداً عن مناطق التوترات التقليدية، تبنت بكين بدائل استراتيجية تهدف إلى تنويع جغرافيا الموردين عبر الانخراط في الدول الناشئة طاقوياً (كتشاد، موريتانيا، ومالي)، مع تركيز الأنشطة الاستكشافية في الحوض الأطلسي لنيجيريا وأنغولا. وترتكز مأسسة هذا النفوذ على أذرع اقتصادية كبرى مثل شركات (CNPC) و (CNOOC) (Sinopec)في أكثر من 16 دولة أفريقية، حيث لم يعد الاستثمار مقتصرًا على النشاط الاستخراجي، بل امتد ليتضمن السيطرة على البنية التحتية التحويلية؛ ويتجسد ذلك في مصفاة النفط بتشاد التي تديرها الشركة الوطنية الصينية بعقد استغلال يمتد لـ 99 عاماً بنسبة استحواذ 60%، إلى جانب الاستثمارات الضخمة في حقول السودان النفطية التي ناهزت 4 مليارات دولار(الخطيب، 2025).

أفضت هذه المعطيات إلى تحول النفط من مجرد مورد مادي إلى محدد استراتيجي يوجه الدبلوماسية الصينية؛ إذ وظفت بكين أدواتها السياسية لبناء تحالفات "بنيوية" مع الحكومات الأفريقية لضمان الأمن الطاقوي طويل الأمد. هذا التموقع حوّل القارة إلى ساحة للتنافس الجيو-سياسي المحتدم، لا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية، في صراع محوري لتأمين الموارد الحيوية اللازمة لاستدامة النمو الاقتصادي الصيني.

ثانيا: ديناميكية المبادلات التجارية الصينية-الأفريقية: من التأسيس إلى الريادة العالمية (2000-2024)

شهدت العلاقات التجارية بين الصين والقارة الأفريقية طفرة نمو بنيوية منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) عام 2000؛ حيث انتقلت من مرحلة التبادل المحدود إلى الريادة العالمية. وقد تعزز هذا المسار عبر سلسلة من الاتفاقيات الاستراتيجية، أبرزها منح إعفاءات جمركية لـ 27 دولة أفريقية عام 2005، وصولاً إلى 41 دولة بحلول عام 2017 بنسبة تغطية تجاوزت 60% من الصادرات نحو بكين. وتكشف المؤشرات التاريخية عن تضاعف حجم التجارة البينية أكثر من 200 مرة؛ حيث قفزت من 765مليون دولار عام 1978 إلى 252مليار دولار في نهاية عام 2018 وفق تقارير البنك الدولي، محققة معدل نمو سنوي مركب قدره 19% للحصص السوقية الصينية في الصادرات والواردات الأفريقية.(Gregor, 2025)

شهدت العلاقات التجارية بين الصين وأفريقيا طفرة نمو ملحوظة؛ إذ تشير بيانات الإدارة العامة للجمارك الصينية لعام 2024 إلى أن حجم التبادل التجاري قفز من 187مليار دولار عام 2020 ليصل إلى 167.8مليار دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2024 وحده. وتُشير التوقعات الاستشرافية إلى إمكانية وصول إجمالي التجارة البينية إلى 335مليار دولار بنهاية 2024 (الجزيرة، 2025). والجدول التالي يبين حجم التبادل التجاري بين الصين والدول الإفريقية في الفترة 2020-2024.

جدول رقم 01 يوضح المبادلات التجارية بين الصين و إفريقيا (2020–2024)

السنة	صادرات الصين إلى أفريقيا	واردات الصين من أفريقيا	إجمالي حجم التبادل التجاري
2020	114	62	176
2021	145	87	232
2022	164	97	261
2023	173	109	282
2024	179	99	278

Source : china-Africa Research Initiative (CARI). (2025). China-Africa Trade: Overview of Bilateral Trade Data. School of Advanced International Studies, Johns Hopkins University. Retrieved from http://www.sais-cari.org/data

تُظهر المؤشرات الإحصائية للفترة (2020-2024) نمواً مطرداً وديناميكية ملحوظة في حركة التجارة البينية بين الصين وأفريقيا؛ فبعد تراجعٍ فرضته جائحة كوفيد-19 عام 2020 عند 176 مليار دولار، شهدت المبادلات تعافياً وتطورا قفز ت إلى ذروتها التاريخية عام 2023 بتسجيل 282 مليار دولار، ليليها تراجع طفيف عام 2024 (278 مليار دولار) حمل معه إعادة توازن هيكلي تمثّل في قفزة قياسية للصادرات الأفريقية نحو بكين بنسبة 10% (99 مليار دولار). ورغم هذه الحركية، لا يزال الميزان التجاري يميل تاريخياً لصالح الصين نتيجة اختلال الهيكل السلعي؛ إذ ترتكز الصادرات الأفريقية (تتصدرها الكونغو الديمقراطية، أنغولا، وجنوب أفريقيا) على المواد الخام والنفط، في حين تهيمن السلع المصنعة والتكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية على الواردات القادمة من الصين نحو الأسواق الأفريقية الكبرى كجنوب أفريقيا، نيجيريا، ومصر.

هذا التفاوت عمّق العجز التجاري الأفريقي الذي بدأ يتفاقم بشكل حاد منذ عام 2013، مما حوّل النفوذ الاقتصادي الصيني إلى ثقل دبلوماسي يجعل من بكين "الرابح الأكبر" في هذه العلاقة، وبمكاسب تفوق ما حققته الدول الأفريقية حتى الآن.

وبناءً على هذه المعطيات، يرى الخبراء ضرورة انتقال القادة الأفارقة من مربع التبعية إلى مربع "الشراكة الندية". ويتطلب ذلك تبني إستراتيجية "تعدد الشركاء" واستثمار التنافس الدولي المحموم بين

الصين والولايات المتحدة وروسيا. تهدف هذه الرؤية إلى مراجعة الأخطاء التمويلية السابقة وضمان تحقيق تنمية مستدامة تقوم على مبدأ "الربح للجميع"، بعيداً عن التبعية لمحور دولي محدد.

ويرتكز الثقل التجاري الصيني على إستراتيجية تأمين الموارد؛ حيث تشكل المواد الخام غير المعالجة 68%من إجمالي التجارة الحالية، بينما تؤكد دراسات جامعة بوسطن أن 89%من الصادرات الأفريقية في الفترة الممتدة بين 2000-2022 كانت عبارة عن موارد مستخرجة (نفط، نحاس، كوبالت). وتتصدر دول مثل أنغولا، جنوب أفريقيا، نيجيريا، والكونغو الديمقراطية قائمة الموردين الرئيسيين للطاقة والمعادن الضرورية للآلة الصناعية الصينية.(Moses, 2024).

أدت الفعالية الصينية إلى إعادة رسم خارطة القوى التجارية؛ فمنذ عام 2013 أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لأفريقيا، متجاوزة الولايات المتحدة بنحو الضعفين،وقد أدى هذا التحول إلى تراجع النفوذ الاقتصادي للشركاء التقليديين، وهو ما برز بوضوح في الانحسار الحاد للحصص السوقية الفرنسية.، حيث خسرت 22.2 نقطة في سوق الكاميرون و17.1 نقطة في ساحل العاج لصالح التمدد الصيني(الحسناوي، 2017).ورغم هذا الصعود، تظل المقارنات الأكاديمية تضع الاتحاد الأوروبي ككتلة، والقارة الآسيوية كتكتل إقليمي، في مراتب متقدمة، مع توقعات بانفراد الصين رسمياً بلقب الشريك الأول كدولة بحلول عام 2030.

يؤكد هذا التطور نجاعة البراغماتية الصينية في تحويل القارة من منطقة نفوذ غربي تقليدي إلى شريك استراتيجي يخضع في بنيته التصديرية للاحتياجات الصناعية لبكين، مما يضع القادة الأفارقة أمام حتمية الانتقال من "التبعية" إلى "الشراكة الندية" من أجل تطوير مصالحهم الوطنية.

ثالثا: التوجهات الإستراتيجية للاستثمار الصيني المباشر

ارتكزت الإستراتيجية الصينية للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا على نظام هجين يوازن بين

السنة	الشركة الحكومية المشاركة	الدولة	مليار دولار أمريكي / اسم المشروع	القطاع

نمطين أساسيين: "مشاريع التأسيس من الصفر (Greenfield) "التي استأثرت بنصيب الأسد بقيمة 112.34مليار دولار لإحكام السيطرة على البنية التحتية والتعدين، ونمط "شراء الحصص القائمة" بقيمة 24.60مليار دولار لضمان التدفق الفوري للموارد وتلافي مخاطر التأسيس. وقد أتاح هذا النموذج لبكين الانتقال من "التوسع الكمي" إلى "التموقع الهيكلي" داخل سلاسل القيمة الأفريقية، حيث تجاوزت قيمة العقود الإجمالية 700مليار دولار بين عامي (2013-2023)، مع تركز 82% من هذه الأنشطة في قطاعات حيوية تقودها الشركات الحكومية، مما حول الاستثمارات إلى بديل إستراتيجي للقروض التقليدية التي أثقلت الميزانيات السيادية(Moses, 2024). كما في أنغولا التي تجاوزت مديونيتها للصين.44%.

يتصدر قطاع الصناعة والتجارة والخدمات بنسبة 30%من إجمالي التدفقات، حيث تسعى بكين عبر مجموعات كبرى مثل (CITIC Group) إلى توطين الصناعات التحويلية، وهو ما يتجسد في مشروع الفوسفات المتكامل بالجزائر بقيمة 6مليارات دولار (عام 2018) لتأمين سلاسل التوريد الزراعية العالمية. وبالتوازي مع ذلك، يحظى قطاع الطاقة بنسبة 27%بأهمية إستراتيجية قصوى؛ وبينما يسيطر الوقود الأحفوري على 81%من استثمارات هذا القطاع عبر شركات مثل"Sinopec" و"CNOOC"، تبرز مشروعات متكاملة للسيطرة على سلسلة القيمة النفطية كحقول "أغاديم" بالنيجر بإشراف شركة(CNPC) ، والتي شملت الاستخراج والتكرير وخطوط الأنابيب بتكلفة ناهزت 5 مليارات دولار(جامع، 2024).

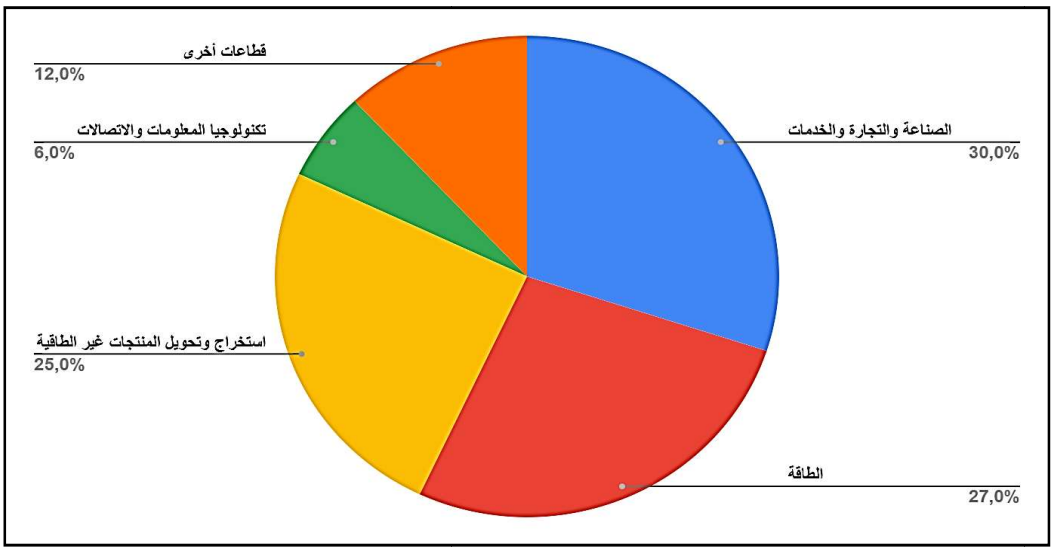
الجدول رقم 02 يبين أهم الاستثمارات أجنبية مباشرة من قبل شركات صينية في أفريقيا

2018	مجموعة سيتيك (CITIC Group)	الجزائر	6 (بناء مصنع للفوسفات)	الصناعة والتجارة / الخدمات
2003 2008 2021	المؤسسة الوطنية الصينية للنفط(CNPC)	النيجر	5 (حقول أغادم النفطية، بناء خط أنابيب النيجر-بنين، ومصفاة تكرير)	الطاقة والنفط
2012	مجموعة ماكرولينك (Macrolink Group)	زامبيا	5 (منجم نحاس مويكيرا)	استخراج ومعالجة المنتجات غير الطاقوية (النحاس)

Source : FDI Markets et Dealogic.et : https://www.bu.edu/gdp/files/2024/04/GCI-China-Africa-Bulletin-2024-FR-FIN.pdfp23.

وتعكس هذه الاتجاهات، من سياسة "الخروج" إلى مبادرة "الحزام والطريق(BRI) "، توظيفاً إستراتيجياً يربط بين البنية التحتية الطاقية—كسد "أماريا" بغينيا—وتأمين المواد الأولية كالبوكسيت، مما يضمن للصين نفوذاً مستداماً يوازن بين احتياجاتها الصناعية المتطورة وتوسيع حصتها في الأسواق الأفريقية الناشئة. والشكل التالي يبين توزيع الاستثمار المباشر الصيني في أفريقيا.

دائرة رقم 01 نسبية توضح توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا حسب القطاع من 2000 إلى 2022



Source : https://www.bu.edu/gdp/files/2024/04/GCI-China-Africa-Bulletin-2024-FR-FIN.pdf

يعكس التوزيع القطاعي تحولاً نوعياً نحو قطاع المعادن والمناجم بنسبة 25%، مع تركيز مكثف على "المعادن الحرجة" الضرورية للاقتصاد الرقمي والسيارات الكهربائية. وقد استقطب التعدين غير الطاقي 28.62مليار دولار، حيث استحوذ النحاس وحده على ثلث الرساميل الموجهة للمعادن، وهو ما تترجمه صفقات كبرى مثل منجم "مويكيرا" في زامبيا التابع لمجموعة (Macrolink) بقيمة 5مليارات دولار، وصفقة بوتسوانا بقيمة 1.9مليار دولار .كما بدأت ملامح "طريق الحرير الطاقوي" تتبلور عبر استثمارات في الطاقة الشمسية بقيمة 3.31مليار دولار (تمثل 8%من المشاريع الطاقوية الجديدة)، بالإضافة إلى نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة 6 % (Moses, 2024, pp. 24-25). تتكامل هذه الهيمنة القطاعية مع بناء بنية تحتية لوجستية صلبة لضمان انسيابية الإمدادات، وتتجلى في مشاريع النقل الكبرى كخط سكة حديد كينيا(5مليارات دولار)وجسر موزمبيق(786مليون دولار)، وصولاً إلى ربط الطاقة بالمواد الأولية مثل سد "أماريا" بغينيا لتأمين البوكسيت(جامع، 2024).

ختاماً، تؤكد هذه المشاريع تحول الصين نحو "الاستثمار النوعي" لفرض هيمنة مستدامة على سلاسل القيمة، مما يربط مستقبل التكنولوجيا والطاقة العالمي بالشركات الوطنية الصينية والموارد الأفريقية، ويضع القارة أمام حتمية الموازنة البراغماتية بين الفرص التنموية ومخاطر التبعية الاقتصادية في ظل نظام دولي يتجه نحو التعددية القطبية بقيادة بكين للجنوب العالمي.

رابعا: مراكز الثقل الائتماني الصيني في أفريقيا: دراسة مقارنة في التوزيع الجغرافي والقطاعي لرصيد الدين

تشير المؤشرات المالية لعام 2022 إلى ترسيخ مكانة الصين كدائن سيادي محوري 'في المشهد الائتماني الأفريقي، عبر إستراتيجية تمويلية متعددة المسارات توازن بين الاستثمار والسياسة. فبينما يرتكز النموذج الصيني في الدول النفطية مثل أنغولا على صيغة 'التمويل مقابل الموارد — 'حيث تمثل الديون الصينية 44% من إجمالي الدين الخارجي — تتصاعد مؤشرات التبعية الاقتصادية الحرجة في دول مثل جمهورية الكونغو (48%)، وزامبيا (36%)، والكاميرون (32%)(Group, 2023). وتمنح هذه

النسب، التي تقارب نصف إجمالي الدين العام، بكين قدرة متزايدة على ممارسة نفوذ جيو-سياسي وتوسيع هوامش التأثير في القرارات السيادية لهذه الدول.

وفي المقابل، تبرز نماذج إقليمية ذات اقتصادات متنوعة مثل مصر (5%) وجنوب أفريقيا (4%) كحالات استثنائية نجحت في تنويع مصادر التمويل والحد من تركز الديون. هذا التباين في القدرات الائتمانية للدول الأفريقية يفسر التحول الأخير في السياسة الإقراضية الصينية؛ حيث انتقلت من مرحلة التوسع الكمي الكثيف التي طبعت العقد الماضي إلى نهج 'البراغماتية الحذرة 'وإعادة جدولة الديون. ومع ذلك، تظل الصين تحافظ على دورها كبديل تمويلي أساسي لمشاريع البنية التحتية الكبرى، خاصة في القطاعات التي تتردد المؤسسات المالية الغربية في دخولها(Moses, 2024, p. 15).

الجدول رقم 03: يبرز أكبر 10 دول أفريقية من حيث رصيد الدين للصين في عام 2022.

الدولة	نسبة رصيد الدين من إجمالي الدين الخارجي (%)	رصيد الدين للصين (مليارات الدولار الأمريكي)
أنغولا	44	20.98
إثيوبيا	25	6.82
كينيا	19	6.69
زامبيا	36	5.73
جمهورية مصر العربية	5	5.21
نيجيريا	11	4.29
ساحل العاج	15	3.85
الكاميرون	32	3.78
جنوب أفريقيا	4	3.43
جمهورية الكونغو	48	3.42

Source :https://www.bu.edu/gdp/files/2024/04/GCI-China-Africa-Bulletin-2024-FR-FIN.pdf

وما يلاحظ على الجدول أنه على الرغم من الزخم الاستثماري الصيني في إفريقيا، والذي تجسد في توقيع عقود بقيمة 700مليار دولار (2013-2023)ضمن مبادرة "الحزام والطريق" ووعود بتمويلات مستقبلية تصل إلى 50.7مليار دولار وخلق مليون فرصة عمل، إلا أن هذا النموذج يواجه انتقادات حادة تتعلق بـ "دبلوماسية فخ الديون". فقد أدى التمويل الصيني إلى تفاقم أزمة الدين العام، كما هو الحال في كينيا التي بلغت مديونيتها للصين 8مليارات دولار، مما تسبب في تعثر مشاريع إستراتيجية كخط السكك الحديدية الرابط بينها وبين أوغندا (بتكلفة 5مليارات دولار). وتتضاعف هذه السلبيات مع تهميش دور المؤسسات المالية الإفريقية بفعل التنافسية الصينية الشرسة في القروض والعمالة، إضافة إلى إشكالية انخفاض جودة المشروعات المنفذة مقارنة بالمعايير الدولية، رغم ضخامة المشاريع القائمة كجسر موزمبيق المعلق (بتكلفة 786مليون دولار) وصفقات التعدين في بوتسوانا(1.9مليار دولار) (جامع، 2024).

تعد القروض الصينية سلاحاً ذو حدين، فبينما ساهمت في تطوير البنية التحتية، أوقعت القارة في تبعية اقتصادية وجيو-سياسية. ومع تزايد الاستقطاب الدولي، يظل التحدي الأفريقي في الموازنة بين مكاسب التنمية وتجنب السقوط في "فخ الديون."

الخاتمة :

تخلص هذه الدراسة إلى أن الحضور الصيني في القارة الإفريقية لم يعد مجرد نشاط تجاري عابر، بل تحول إلى تموقع هيكلي واستراتيجي يعيد صياغة موازين القوى في النظام الدولي المعاصر. وقد أثبتت القراءة الجيو-اقتصادية أن الصين نجحت في توظيف "آلية البريكس "كمنصة متعددة الأطراف لتجاوز الأطر التقليدية للنظام المالي العالمي، موفرةً بذلك "شرعية دولية" لانتشارها الاستثماري الذي يرتكز على مفاهيم التعاون (جنوب-جنوب).

إن نجاح بكين في دمج قوى إفريقية وازنة داخل البريكس (مثل مصر وإثيوبيا مؤخرا) يمثل تحولاً جوهرياً في بنية النظام الدولي، حيث انتقلت من مرحلة "التمدد الثنائي" إلى مرحلة "المأسسة الجماعية"

للنفوذ. هذا التحول مكنها من تقديم بدائل تمويلية عبر بنك التنمية الجديد وتسهيل المبادلات التجارية بعيداً عن هيمنة الدولار، مما منح الدول الإفريقية هامشاً أكبر لاستقلالية القرار التنموي، ولو أنه يضعها في الوقت ذاته أمام تحديات التبعية الهيكلية الجديدة لـ"المركز الصيني".

في الأخير يمكن القول أن التفاعل بين الاستثمارات الصينية وآليات البريكس يمهد الطريق لنشوء نظام دولي متعدد الأقطاب، تكون فيه أفريقيا ساحة الاختبار الكبرى لمدى نجاعة هذه التحالفات الجيو-اقتصادية في تحقيق تنمية مستدامة بعيداً عن المركزية الغربية.

بناءً على نتائج الدراسة والتحليل الجيو-اقتصادي، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات الإستراتيجية التي يُقترح على الدول الأفريقية تبنيها لتعظيم مكاسبها نحصرها في الأتي :

- ضرورة توجيه استثمارات "بنك التنمية الجديد" نحو مشاريع البنية التحتية التي تعزز التكامل الإقليمي الأفريقي (خاصة في قطاع الطاقة و اللوجيستسك).
- اشتراط توطين التكنولوجيا الصينية كجزء من العقود الاستثمارية، لتحويل إفريقيا من مصدر للمواد الخام إلى مركز للصناعات التحويلية.
- استغلال آليات البريكس للتبادل بالعملات المحلية لتقليل التبعية للدولار، مع الحذر من الانزلاق نحو ارتهان كامل ل "ليوان الصيني".
- تبني معايير شفافة وصارمة لإدارة القروض الصينية المرتبطة بآليات البريكس، لضمان استدامتها وتوجيهها لقطاعات إنتاجية عالية القيمة.
- فرض شروط تضمن التصنيع المحلي للمعادن الإستراتيجية (مثل الليثيوم والكوبالت) قبل تصديرها، لتعظيم العائد الاقتصادي القاري.
- استخدام الصعود الصيني عبر البريكس كأداة تفاوضية لتحسين شروط الشراكة مع القوى الغربية التقليدية، بما يضمن سيادة القرار الأفريقي.

Bibliographie

-Gregor, A. (2019, September 19).*China's growing reach in Africa: are we seeing a fair trade?*. The Africa Report. Retrieved January 2025, from www.theafricareport.com

-African Development Bank Group (AfDB). (2023).*African Economic Outlook 2023*. Retrieved January 2025, from https://www.afdb.org/en/documents/african-economic-outlook-2023

-Moses, O., et al. (2024, April).*Bulletin économique Chine-Afrique*. BU Global Development Policy Center. Retrieved January 2025, from https://www.bu.edu/gdp/files/2024/04/GCI-China-Africa-Bulletin-2024-FR-FIN.pdf.

-China-Africa Research Initiative (CARI). (2025). China-Africa Trade: Overview of Bilateral Trade Data. School of Advanced International Studies, Johns Hopkins University. Retrieved from http://www.sais-cari.org/data

-أحمد, س .ا. (2016). التنافس الأمريكي الصيني في أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة :السودان دراسة حالة"، بغداد :المركز العراقي للدراسات الاستراتيجي.

-بن قيطة، م.، وفاطمة الزهراء. (2016). التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية. *دفاتر المتوسط*، (5).

-الجزيرة نت. (2024، 16 يوليو). *مجموعة بريكس تنشئ بنك التنمية الجديد*. تم الاسترجاع في يناير 2026 من https://www.aljazeera.net

-الجزيرة نت. (2024، 19 ديسمبر). *بريكس.. تكتل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي*. تم الاسترجاع في يناير 2025 من https://www.aljazeera.net

-الحسناوي، ل. (2017). استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات. *المستقبل العربي*، (466).

-الخطيب، ج. ع. (2018، 11 يوليو). *الوجه المظلم للاستثمارات الصينية*. قراءات أفريقية. تم الاسترجاع في يناير 2025 من www.qiraatafrican.com.

-العامري، ا. م. (بلا تاريخ). *الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة*. مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية. https://platform.almanhal.com/Files/2/111705.

-المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية. (2024، جوان). *مجموعة بريكس*. تم الاسترجاع في يناير 2025 من https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-224/

-بوخريص، أ. (2020، 21 مايو). *التنافس الصيني الأمريكي على القارة الأفريقية*. المعهد المصري للدراسات السياسية. تم الاسترجاع في سبتمبر 2020 من www.eipss-eg.orgجامع ,م .م.(2024) .

-حداد، ش. (2014، جانفي). الحضور الصيني في أفريقيا وحتمية الصراع مع الوم أ - التنافس السودان نموذجاً -. *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، (10).

-عيسى ,خ .ب .(جوان2024) .، مساعي انضمام الجزائر الى مجموعة"البريكس "بين الامكانيات والعقبات ."*دفاتر*.357 ,(1) *20* ,

-كلاع ,ش .(2023) .نحو انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس :(BRICS)أي متطلبات و أي مكاسي؟ .*مجلة مدارات سياسي*.99 .p ,(1) *7* ,

-مدهون ,م" .(2016) .الصين في أفريقيا :محددات الشراكة ومرتكزاتها . "*السياسة الدولية*.نت ,ا . (2025).